

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)

The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance in Iraq for the period (2004-2020)

أ.م. د خالد روكان عواد/المشرف

ماهر ماجد صبحي / باحث

Dr: Khaled Rokan Awwad

Maher Majed Sobhi

khalid_rokan@uofallujah.edu.iq

mahereconomic@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الفلوجة

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، الاستيرادات، الصادرات غير النفطية، نموذج (ARDL).

Keywords: Exchange rate, trade balance, imports, non-oil exports, (ARDL).

المستخلص

يهدف البحث الى توضيح أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري العراقي خلال المدة (2004-2020)، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية اهمها توضيح تأثير التغير في سعر الصرف الأجنبي على الصادرات والاستيرادات في العراق خلال مدة الدراسة وتحليل مسار سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي وكذلك تحليل وضع الميزان التجاري في العراق خلال المدة من (2004-2020)، بالإضافة الى قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري العراقي من خلال استخدام الأساليب القياسية الحديثة متمثلة باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، وتركز مشكلة البحث في معرفة مدى تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي خلال مدة الدراسة وانعكاس هذه التقلبات على الميزان التجاري بشقيه الصادرات غير النفطية والاستيرادات الكلية، وتوصل البحث الى ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازية الأكثر فاعلية خلال المدة (2004 - 2020)، وان زيادة الاعتماد على الصادرات النفطية بشكل كبير أدى الى تعميق مبدأ أحادية الاقتصاد العراقي دون العمل على تنويع الصادرات، كما اظهر الجانب التحليلي ان خفض او رفع سعر الصرف الأجنبي لا يؤثر على حجم الصادرات النفطية كون أسعارها وكمياتها تحدد عالمياً وفقاً لقوى العرض والطلب، بينما يؤثر رفع سعر الصرف الأجنبي في الحد من الاستيرادات غير الضرورية. في حين اثبت الجانب القياسي ونتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير غير معنوي عكسي ضعيف بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق، وأظهرت نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير معنوي بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق.

Abstract

The research aims to clarify the impact of fluctuations in the foreign exchange rate on the Iraqi trade balance during the period (2004-2020). The dollar against the Iraqi dinar, as well as analyzing the situation of the trade balance in

Iraq during the period (2004-2020), in addition to measuring and analyzing the relationship between the foreign exchange rate and the Iraqi trade balance through the use of modern standard methods represented by using the autoregressive distributed delay time (ARDL) model. The research problem focuses on knowing the extent of the fluctuations of the exchange rate of the dollar against the Iraqi dinar during the study period and the reflection of these fluctuations on the trade balance, in both parts of non-oil exports and total imports.), and that the significant increase in dependence on oil exports led to the deepening of the principle of unilateralism of the Iraqi economy without working to diversify exports, and the analytical side showed that reducing or raising the foreign exchange rate does not affect the volume of oil exports because their prices and quantities are determined globally according to the forces of supply and demand While raising the foreign exchange rate affects the reduction of unnecessary imports. While the standard side and the results of the long-term response showed that there was a weak negative inverse effect between the exchange rate and non-oil exports in Iraq, the results of the long-term response showed a significant effect between the exchange rate and imports in Iraq.

المقدمة

يُعد الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة الاقتصاد ومثابته، إذ يساهم في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية، باعتباره أداة اقتصادية تحليلية للاقتصاد القومي من حيث هيكله الانتاجي والتصدير، وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (الاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين عدة، الذين أدركوا شدة المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصاً فيما يتعلق بنشاطات التصدير والاستيراد، ولما كان العراق كغيره من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار مقابل الدولار فبعد مرحلة التغيير السياسي ورفع الحصار الاقتصادي عام (2003) حصل بعض التحسن في أسعار الصرف وخاصاً بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) وما تمخض عنه من استقلالية السلطة النقدية في البلد إذ قام البنك المركزي العراقي برفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي من خلال استخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغطية الطلب على العملة الأجنبية.

مشكلة البحث: يركز البحث على دراسة مشكلة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي عدم الوضوح والضبابية التي تكتنف الاثر الذي تتركه تقلبات سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي في الميزان التجاري الإجمالي فضلا عن الأثر في الصادرات غير النفطية وكذلك الاستيرادات الكلية والنتائج المترتبة على ذلك.

فرضية البحث: يرتكز البحث على فرضية رئيسية هي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل وطردية بين المتغير المستقل والمتمثل بسعر الصرف الاجنبي والصادرات غير النفطية وعكسية مع الاستيرادات الكلية العراقية خلال المدة (2004-2020).

اهمية البحث: تظهر أهمية البحث من خلال:-

1 - دراسة أثر التقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي خلال مدة الدراسة وانعكاسها هذه على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الميزان التجاري بشكل خاص.

2 - يعتبر سعر الصرف أداة من أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها مختلف الدول ومنها العراق للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بصورة عامة وعلى الميزان التجاري بصورة خاصة وتبرز أهمية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال الدور الذي يلعبه سعر الصرف على الاستيرادات والصادرات غير النفطية.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري العراقي فضلاً عن تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية خلال مدة الدراسة.

منهج البحث: تم اعتماد المنهج الاستنباطي لدراسة وتحليل بيانات سعر الصرف والميزان التجاري في العراق خلال مدة الدراسة، فضلاً عن المنهج الكمي القياسي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي والميزان التجاري العراقي خلال مدة الدراسة، باستخدام البرنامج القياسي (Eviews9) في تقدير نتائج العلاقة.

حدود البحث:

1- **الحدود المكانية:** الاقتصاد العراقي كحد مكاني.

2- **الحدود الزمانية:** يغطي البحث مدة زمنية تقدر بـ (17) عاماً تمتد من عام (2004) لغاية عام (2020) من اجل معرفة تأثير سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري في العراق،

هيكلية البحث: من اجل اثبات فرضية البحث وتحقيق الاهداف التي يسعى اليها فقد قسم البحث الى ثلاث محاور تناول **المحور الأول** الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري، فيما **ركز المحور الثاني** على بيان اثر سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري في العراق، اما **المحور الثالث** تناول تقدير العلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات الميزان التجاري في العراق (الاستيرادات، والصادرات غير النفطية) خلال مدة الدراسة.

المحور الاول / الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري

اولاً، مفهوم سعر الصرف: تضمنت الكثير من الادبيات الاقتصادية مفاهيم متعددة لسعر الصرف، وقد اختلف الباحثون في إعطاء المفهوم المناسب لسعر الصرف، استناداً لرؤية كل واحد منهم لهذا المفهوم، فمنهم من يرى ان سعر الصرف هو عملية بيع العملة المحلية لبلد ما بهدف الحصول على العملات الاخرى، او هو عدد الوحدات من العملة المحلية اللازم التي تدفع للحصول على عدد من العملة الاجنبية، في حين هناك من يفسر سعر الصرف على انه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتبر هذا المفهوم على انه "عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية" (صيد، 2013:23). ومما تقدم يمكن القول ان مفهوم سعر الصرف يمثل اداة لتسهيل المبادلات الدولية المختلفة وطرق تسويتها لذا فان سعر الصرف يُعد أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصادات العالم من خلال التكاليف والاسعار الدولية من اجل تسهيل المعاملات الدولية وتسويتها، واستناداً لما سبق يمكن القول ان سعر الصرف يمثل حلقة الوصل للعلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانياً، اهداف سعر الصرف: هناك العديد من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها سعر الصرف يمكن

تمثيل اهمها من خلال الاتي (هجيره، 2012:42-41)

1- تنمية الصناعة المحلية: يقوم البنك المركزي بتخفيض اسعار الصرف لضمان تشجيع الصناعات المحلية، وهذا بدوره يؤدي الى تشجيع الصادرات، كما ان تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يرفع من قدرة السوق المحلي على المنافسة الخارجية.

2- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في اعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية او الفئات المحلية، اذ ان انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى زياده في القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي وهذا يجعله أكثر ربحية، و يعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للأجور والعكس في حالة انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

3- مقاومة التضخم: ان انخفاض سعر الصرف يؤدي الى انخفاض لمعدل التضخم المستورد من خلال زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية، ويساهم انخفاض تكاليف الاستيراد في الأمد القصير الى انخفاض التضخم المستورد.

ثالثاً، أهمية سعر الصرف: وتكمن أهمية سعر الصرف في الطريقة التي يحدد بها سعر الصرف على ضوء التغييرات المستقبلية من خلال معرفة الاثار التي تسبب في تغييره سواء كانت على الأمد القصير او الطويل، كما هو معروف فأن سعر الصرف يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فيكون التوازن الداخلي عن طريق استقرار الاسعار والاجور والتشغيل الكامل، اما على التوازن الخارجي فيتضمن بتوازن الميزان التجاري اي التوازن بين الصادرات

والاستيرادات، أي ان سعر الصرف يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، وكذلك تظهر اهمية سعر الصرف في تحقيق استقرار سعر صرف عملة ما مقابل العملات الاخرى. (نعمة، 2011: 17) .

رابعاً، انواع سعر الصرف: يمكن تمثيل اهم انواع سعر الصرف من خلال الآتي: (قدي، 2005: 104)

1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2- سعر الصرف الحقيقي: يستخدم كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف المتوازنة أو للقدرة التنافسية الدولية، يتم تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتداولة إلى الأسعار المحلية المقاسة بعملة مشتركة.

3- سعر الصرف الموازي: هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في السوق ولا يخضع لأي قوانين.

خامساً، العوامل المؤثرة في اسعار الصرف: ان سعر الصرف يعد أحد اهم محددات المستوى النسبي لإصلاح الاختلالات التي تحصل لاقتصاد ما، إذ ان اي تغير في سعر الصرف سيؤثر على تطورات القطاعات الاقتصادية، ويكون ذلك حسب نوعيه وحجم التغير في سعر الصرف، إذ تتخذ السلطات النقدية والمالية اجراءات تسعى من خلالها الى تصحيح الأوضاع الاقتصادية، ومسايرة تطورها الراهن والمتوقع، اذ يعد سعر الصرف من أكثر المقاييس التي تتم مراقبتها وتحليلها والتلاعب بها من قبل السلطات النقدية والمالية وهناك العديد من العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف من أهمها:

1- العوامل الاقتصادية (Economic factors): يتأثر سعر الصرف بالعديد العوامل اهمها:

أ- عرض النقد: يعد أحد العوامل المهمة التي تؤثر على سعر الصرف، إذ ان الزيادة الحادة في عرض النقد المحلي بهدف تمويل العجز الحكومي المتزايد يؤدي الى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة مستوى الاسعار المحلية، الامر الذي يجعل سلع البلد اقل قدرة تنافسية وبالتالي زيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات وهو ما ينعكس سلباً على الميزان التجاري، ومن ثم يزداد الطلب على العملات الأجنبية مما ينعكس سلباً على انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاخرى (العامري، 2001: 31).

ب- ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل بين بلدان العالم والذي يعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ومن بين العوامل المؤثرة في سعر الصرف أذ يتجلى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف من خلال حالتي الفائض والعجز في الميزان فعندما يكون في حالة فائض يكون الطلب على العملة المحلية اكبر من الطلب على العملة الاجنبية الامر الذي يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة

المحلية، لذا فان العلاقة تكون طردية، اما اذا كان الميزان في حالة عجز يكون الطلب على العملة الأجنبية أكثر من الطلب على العملة المحلية ما يعني أن قيمة العملة تتخفف حين يكون العجز مستمراً في ميزان المدفوعات بسبب زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية، (شكري و عوض، 2004:225).

ت- تغيرات اسعار الفائدة: تؤثر اسعار الفائدة في اسعار الصرف من خلال جذبها لرأس المال الأجنبي، لان رأس المال المعد للإقراض يكون حساس تجاه التغيرات التي تحدث في اسعار الفائدة، فكما هو معلوم ان سعر الفائدة يرتفع في البلدان قليلة رأس المال وسينخفض في البلدان كثيفة رأس المال وعلى هذا الاساس فان رأس المال المعد للإقراض سينتقل من البلدان قليلة رأس المال كون اسعار الفائدة في هذه البلدان تكون مرتفعة، اذ ان انخفاض عرض النقد لبلد ما يؤدي الى رفع سعر الفائدة لذلك البلد هذا يعني انتقال رؤوس الاموال من الدولة الثانية ذات سعر الفائدة المنخفض الى الدولة الاولى ذات سعر الفائدة المرتفع وزيادة الطلب على عملة الدولة الاولى مقارنة بالعرض منها، وبالتالي فإن اي زياده تحدث في اسعار الفائدة الحقيقية يساهم بشكل واضح في انتقال رأس المال من الخارج الى الداخل الامر الذي يؤدي الى رفع سعر صرف العملة المحلية (الغالي، 2011:67).
وتأسيساً على ما تقدم يمكن ان نقارن بين اسعار الفائدة المحلية والأجنبية من خلال الاتي (العاني، 2005:33):

- **سعر الفائدة المحلي:** - عند حدوث زيادة في سعر الفائدة المحلي مقارنة بسعر الفائدة الاجنبي، فان ذلك سيؤدي الى انتقال رأس المال من الخارج الى الداخل مما يعمل على زيادة المعروض النقدي من العملة الأجنبية ومن ثم يزداد الطلب على العملة المحلية مما يعمل على ارتفاع قيمه العملة المحلية.
- **سعر الفائدة الأجنبي:** - عند حدوث زيادة في سعر الفائدة الاجنبي مقارنة بسعر الفائدة المحلية فان ذلك سيؤدي الى انتقال رأس المال المحلي الى الخارج، مما يعمل على زيادة المعروض من العملة المحلية ومن ثم تزداد الطلب على العملة الأجنبية مما يعمل على انخفاض قيمه العملة المحلية.
ث- **معدل التضخم:** ان التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها من قبل اغلب الاقتصادات، إذ يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاديات الوطنية الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي الى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة اجنبية مقابلة لها لذا فان ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية يعمل على زياده الواردات وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية مما يعمل على خفض الصادرات فضلاً عن انخفاض عرض النقد الاجنبي الامر الذي يدفع سعر الصرف الى الارتفاع، ويترتب على ذلك زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري للدولة) ومنه يمكن اعتبار ان المستوى العام للأسعار من اهم العوامل المؤثرة لتحديد سعر الصرف وتقلباته.

يشتمل تأثير التضخم على سعر الصرف من خلال حالتين هما (مساعدية وغياط، 2019:25):

- في حالة التضخم المحلي: كلما ارتفع التضخم المحلي يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وبالتالي فإن الزيادة في المعروض من العملة المحلية يقابلها زيادة في الطلب على العملة الأجنبية مما يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وهذا يعني أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المحلي علاقة عكسية.
- في حالة التضخم العالمي: كلما ارتفع التضخم العالمي أدى ذلك إلى زيادة أسعار السلع العالمية مقارنة مع أسعار السلع المحلية، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية يقابله زيادة الطلب على العملة المحلية مما يعني ارتفاع قيمة العملة، وهذا يعني أن العلاقة بين قيمة العملة والتضخم العالمي طردية.
- ح - عجز الموازنة والسياسة المالية: تتبوأ الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، (فاذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف)، ويمكن تحديد سعر الصرف من خلال نسبة العجز المحلي للموازنة مقسوماً على الدخل المتحقق من الخارج بالعملة المحلية وهو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات وكالاتي:

العجز المحلي

سعر الصرف = فائض الدخل الخارجي بالعملة المحلية

اما بخصوص السياسة المالية كالضرائب مثلاً (يمكن ان تكون للضرائب ردود فعل مختلفة فإذا كان الهدف منها معالجة التضخم فإنها تخفض سعر الصرف وقد يكون أثرها عكسياً عندما تفرض على رؤوس الأموال الداخلة فإنها ستشكل قيماً عليها مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف) (الغالب، 2011:76).

خ- الميزان التجاري: تؤثر الصادرات والواردات على سعر الصرف وذلك من خلال التغيرات في قيمة الصادرات والواردات ففي حالة زيادة الصادرات فإنها تؤدي إلى رفع قيمة العملة، أما في حالة انخفاضها فلا تؤثر بالزيادة في قيمة العملة أي ان العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة العملة تكون عكسية، ومن ناحية أخرى في حالة زيادة الواردات فإنها تقلل من قيمة العملة، ولكن في حالة انخفاضها لا يؤثر ذلك على تخفيض قيمة العملة، ولكن في معظم الحالات عندما تزيد الصادرات تنخفض الواردات والعكس صحيح، وعليه فان العلاقة بين الواردات وقيمة العملة تكون طردية (شكري وعض، 2004:225).

2- العوامل غير الاقتصادية (Non-economic factors):

أ- ظروف السوق (الإشاعات والأخبار): ترتبط هذه العوامل بالإخبار والإشاعات والنشورات الاقتصادية والتصريحات الرسمية، وهذه من شأنها ان تؤثر على أسعار العملات فالتعاملين بأسواق

الصرف يتخذون قراراتهم في الغالب وفق هذه الإخبار، نظرًا لاعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن مراقبتها من الأخبار، مثل التوقعات حول أسعار الفائدة أو المعروض النقدي، يتأثر المتداولون بكافة الأخبار المتعلقة به أو بالبيئة الاقتصادية بشكل عام، وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب والمتغيرات الأخرى التي تؤثر على اتجاهات ارتفاع العملة أو انخفاض قيمتها وبالتالي سعر الصرف الخاص بها والاستجابة لهذه المتغيرات اعتمادًا على قوة استجابة السوق لها.

ب- خبرة التجار وظروفهم: يحدد المتداولون في سوق الصرف الأجنبي، في ضوء مهاراتهم وخبراتهم في السوق وظروفه اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو الاحتفاظ بها كما هي. وعليه تتأثر الأسعار بخبرة ومهارات هؤلاء التجار، بالإضافة إلى حقيقة أن أسعار الصرف تتأثر بالقدرة التفاوضية للمتعاملين. وتتأثر أيضًا بالأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتها المختلفة بحجم التزاماتها الحالية، إذا كانت كبيرة فإن إقناعها بالتزامات إضافية سيتطلب تغييرًا جذريًا في السعر لإغرائها لزيادة حجمها والعكس صحيح إذا كانت قليلة (**العصار والشريف، 2000:48**).

ت - الحروب والكوارث الطبيعية: تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة وإلى ارتفاع سعر صرف العملات القيادية وخصوصاً الدولار الأمريكي مقومة بعملة البلد المحلية (**عوض الله، 2004:75**).

سادساً: مفهوم الميزان التجاري وأهميته: يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة ما خلال مدة زمنية معينة، ويكون الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها، وهذا يعني ان البلد يتمتع باقتصاد مستقر، أما في حالة كون الميزان التجاري سلبي هذا يعني أن البلد لا يصدر بالقدر (**زيارة ودعدوش، 2019:335**).

ويقصد به أيضاً "رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حالياً"، كما عرف أيضاً هو أحد مكونات ميزان المدفوعات للبلد الذي يتضمن السلع والخدمات أو المنظورة سواءً كانت مستورده أو مصدره، كذلك ينظر إلى الميزان التجاري بأنه عبارة عن الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة، ويمكن التعبير عنه من خلال المعادلة ادناه (**العبدلي ورشيد، 2016:338**):

$(TP = X - M)$ ، ويشكل الميزان التجاري (trade balance) جزء من ميزان المدفوعات وينطوي مع ميزان الخدمات ليشكل الحساب الجاري ويتكون من قيد مزدوج يحتوي على جانبيين احدهما الجانب الدائن (Creditor) وهو الجانب الذي يتضمن تدفق المدفوعات من الخارج التي تدخل ضمن الحساب الدائن (+)، أما الجانب الاخر هو المدين (debtor) وهو الحساب الذي يتضمن التزامات وتدفع المدفوعات إلى الخارج وتمثله الاستيرادات (-) (**الفتلاوي، الزبيدي: 2009، 262**).

وتبرز أهمية الميزان التجاري في إجمالي الصادرات والواردات من السلع، مما يسمح بقياس القدرة التنافسية للدولة مقابل منافسيها، إذ يشير الميزان التجاري الإيجابي (X-M)، على سبيل المثال إلى أن الصناعة فعالة للغاية، أي ان الشبكة التجارية فعالة بشكل خاص، وعلى النقيض من ذلك يشير الميزان التجاري السلبي المستمر إلى وجود عجز هيكلي نتيجة ضعف القدرة التنافسية للصادرات وكل

دولة تحاول تحقيق فائض في الميزان التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة توازن، عندما تتحقق حالة التكافؤ بين واردات البضائع مع الصادرات السلعية للبلاد.

وان المكونات الاساسية للميزان التجاري هي (العيساوي،2008: 236):

- الميزان التجاري السلعي: ويسمى ميزان التجارة المنظورة، ويشمل كافة السلع والخدمات المنظورة (صادرات وواردات) التي تعبر الحدود.

- الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة، ويشمل جميع الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل والسياحة والتأمين ودخول العمل وعوائد رأس المال).

سابعا، وظائف الميزان التجاري اعجيمة، 2002: 74،

1- يقدم بيانات هامة عند ارتباط اقتصاد دولة ما مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم.

2- يفسر الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي عن طريق البيانات الموضحة في الميزان التجاري.

3- يوضح كمية الصادرات والواردات خلال الفترة الزمنية.

4- يوضح العجز أو الفائض من السلع الإنتاجية داخل الدولة خلال الفترة الزمنية التي تكون عادةً سنه.

بما ان الميزان التجاري يتكون من صادرات وواردات البلد من السلع والخدمات لذا سيتم التعرف على مفهوم الصادرات والواردات، فالصادرات تعرف بأنها جميع السلع والخدمات واصول رأسمالية التي تباع الى بلدان خارجية من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية، وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية، او هي ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وانما يصدر الى الخارج أي بمعنى الجزء المباع الى العالم الخارجي والذي يمثل طلب على الناتج الوطني. أما الواردات هي جميع السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الدول المنتجة لها، إذ ان زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، او بمعنى اخر هي عنصر من عناصر التسرب في تيار الدخل والانفاق لأنها تعني احلال المنتجات الاجنبية محل المنتجات الوطنية في اشباع جزء من الطلب الكلي. وبالتالي تبعية الاقتصاد الى الخارج لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني ويتم تسجيل حركة الواردات من الدولة واليها من السلع في حساب مدين (يونس،2015: 142).

ثامنا، الاختلال والتوازن في الميزان التجاري، على الرغم من ان حالة عدم التوازن في الميزان التجاري تحدث بشكل مستمر، بينما نادراً ما تتحقق حالة التوازن في الواقع، ومع ذلك فإن جميع دول العالم تحاول تحقيق توازن في ميزانها التجاري. من خلال الحد من وارداتها قدر الامكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل تحقيق حالة التوازن، وسيتم توضيح مفهوم التوازن والاختلال (خلف،2004: 125).

1- التوازن في الميزان التجاري: هو الوضع الذي تكون فيه الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها مساوية للمدفوعات (النفقات) أي ان (تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان)،

ويتحقق التوازن عندما يكون الانتاج المحلي مضافاً إليه الواردات يساوي الطلب المحلي مضافاً إليه الصادرات، وتعني حالة التوازن هذه ان الأسعار المحلية لا تميل الى التغيير من خلالها يتحقق التوازن الداخلي، ونتيجةً لهذا التوازن تميل اسعار الصرف الى الاستقرار ويتم الوصول الى التوازن الخارجي وبالتالي (تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي) (ال شبيب، 2011، 79-80).

2- **الاختلال في الميزان التجاري (The imbalance in trade balance):** يشير مفهوم الاختلال الى الحالة المعاكسة تماما الى التوازن، فإذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين (جانب الائتمان أكبر من جانب الخصوم) يعني ذلك وجود فائض، اما في حالة كون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فهذا يعني ان الميزان التجاري في حالة عجز (خلف، 2004:121). وإن للاختلال نوعين هما:

أ- **الفائض في الميزان التجاري (Surplus in trade balance):** يعرف الفائض في الميزان التجاري على إنه (حالة عدم التوازن التي تكون فيها الصادرات أكبر من الاستيرادات) مما يعني ان الدولة تصدر أكثر مما تستورد وفي هذه الحالة يكون البلد في وضع دائن لدول اخرى، ويمكن للدولة أن تستثمر هذا الفائض من العملة الأجنبية الناتج عن زيادة الصادرات من خلال ممارسة نشاط استثماري أو يتم إقراضه إلى دول أخرى أو أن يوجه للحصول على السلع والخدمات من العالم الخارجي. وينظر الى هذا الفائض من جانبين جانب ايجابي غالباً ما يشير إلى أداء اقتصادي ناجح، وزيادة القدرة التنافسية للبلد كما يشير الى إن البلد يمتلك جهاز إنتاجي مرن أستجاب لزيادة الطلب المحلي والاجنبي، بينما يشير الجانب الأخرى الى التأثير السلبي لفائض الميزان التجاري إذ ان الفائض المحقق في دولة ما هو عجز لدولة اخرى، وإن إتباع سياسة رفع قيمة العملة والغاء التعريفات الجمركية على الواردات تشير جميعها لإزالة الفائض في الميزان التجاري (حسين وسعيد، 2004: 379-380).

ب- **العجز في الميزان التجاري (Trade Balance Deficit):** يُعرف بانه (حالة عدم التوازن التي تكون فيها الاستيرادات أكبر من الصادرات) اي ان الدولة تستورد أكثر مما تصدر وفي هذه الحالة تكون الدولة في مركز المدين للدول الأخرى وهذا ما يجعلها في وضع حرج، خاصةً إذا كانت الواردات من السلع الاستهلاكية وهذا يتطلب من الدولة السحب من احتياطات النقد الاجنبي أو عن طريق الاقتراض، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الواردات من السلع الإنتاجية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية فان ذلك سيكون له نتائج ايجابية تنبع من قدرتها على سداد ديونها، وإذا كان العجز مستمر ومرتفع فهذا يدل على انخفاض الإنتاج وارتفاع قيمة العملة بسبب تقلب قوى العرض والطلب (خليل، 2005:803). ومن الأسباب التي تسبب العجز في الميزان التجاري هو تهمين سعر صرف العملة أكثر من قيمتها الحقيقية يؤدي الى ارتفاع الأسعار من وجهة نظر الدول الأخرى وينخفض الطلب على صادرات ذلك البلد وزيادة استيراداته وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري الميزة التنافسية للبلد، فضلاً عن الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري لبعض الدول وخاصة النامية إذ يمتاز هيكل الصادرات بالاعتماد على سلعة أو سلعتين فقط للتصدير وارتفاع الاستيرادات ودرجة الانكشاف الخارجي مما يجعلها في موقع المدين للدول الأخرى (ال شبيب، 2011:84)، ان اوجه

العجز في الميزان التجاري تعكس اتجاهات اقتصادية اساسية قد تكون مرغوبة او غير مرغوب فيها لبلد ما في فترة زمنية معينة وبالتالي لا جدوى من الحديث عن العجز بانه مرغوب او غير مرغوب، ما لم يتم معرفة اي من العوامل المتسببة فيه، فاذا كان العجز يعكس زيادة الواردات عن الصادرات فهذا يدل على مشكلات تنافسية، واذا كان مستمراً فيشير الى زيادة المستثمرات عن المدخرات وقد يدل الى اقتصاد منتج متنام، اما اذا كان يعكس قلة المدخرات بدلاً من زيادة الاستثمار فهذا يرجع الى سياسة مالية غير سليمة او استهلاك صاخب، وقد يعكس تجارة دولية شديدة الحساسية بسبب صدمة مؤقتة او تحول ديمغرافي (زئقيه ومادي، 2020:404). وهنا لابد أن تقوم الدولة التي يكون فيها الميزان التجاري في حالة عجز على النهوض باقتصادها وإجراء اللازم لتخفيض نسبة العجز وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات التي إذا ما اتخذت من شأنها أن تعمل على تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات ومن اهمها ما يلي (خلف، 2004: 152): -

- **رفع التعرفة الكمركية (Raising customs tariff):** يتم ذلك من خلال فرض تعرفة كمركية عالية على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية التي تنتج محلياً لتقليل المستورد منها وزيادة صادراتها، وبالمقابل تخفيض التعريفة الكمركية على السلع الانتاجية التي تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

- **تخفيض قيمة العملة الخارجية (devaluation Foreign currency):** تعد أحد اهم الاسباب التي يتم اتخاذها لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري وذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة الأجنبية مما يؤدي الى انخفاض أسعار المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الاجنبي وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات المحلية من الدول الاجنبية وبالتالي زيادة حصة البلد من العملة الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات، وبالتالي يقل الطلب المحلي على الاستيرادات نتيجة ارتفاع أسعارها عند انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

- **البنية التحتية (Infrastructure):** يتم ذلك من خلال تحسين البنية التحتية للاستثمار في التعليم وتقوية القطاع المالي وتعزيز الادخار جميعها إجراءات تقلل من الاعتماد على الاستيرادات الرأسمالية لتمويل الاستثمار، يضاف الى ذلك فأن العجز يمكن أن يعالج من خلال إتباع سياسة الأجور المحافظة أو تخفيض الأجور الأسمية، ومن الممكن أن تؤدي الإجراءات التي تم ذكرها سابقاً الى انعكاسات سلبية في الدول النامية خاصة تلك التي تعاني من ضعف جهازها الإنتاجي وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي عند تقييد استيراداتها وفي الوقت نفسه تكون قدرتها على التصدير ضعيفة مما يؤدي الى انخفاض قدرتها على منافسة الانتاج الخارجي.

المحور الثاني / تحليل إثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2020

اولاً: تحليل تقلبات سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي للمدة 2004-2020: يعد سعر الصرف من الأدوات الهامة التي تلعب دوراً مؤثراً ومهماً في اقتصادات معظم الدول، ففي العراق تم تطبيق نظام سعر الصرف الثابت، اذ تم اعتماد سعر صرف الدولار الامريكي كوسيط لتسعير الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية الأخرى (علاوي وشهاب، 2016:122)، بعد ان كان هناك نظام صرف متعدد قبل عام (2003) اذ بلغت فيه أسعار الصرف اكثر من (10) أسعار تتبناها السياسة الاقتصادية، من خلال اسوق موازية للصرف تُعد هي الرائدة في تحديد سعر الصرف، وفق نظام التعويم المطلق الامر الذي أنشأ نظام صرف تشوبه الكثير من التشوهات نتيجة التعددية الرسمية وبعد عام (2003) وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاله في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بموجب القانون رقم 56 لسنة (2004)، وبدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل بناء اسس متينة لهذا الاقتصاد في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق، إذ أقام البنك المركزي مزاداً للعملات الاجنبية للإعلان عن انتهاء تطبيق انظمة الصرف الثابتة المختلفة في العراق وما نتج عنها من تشوهات، واعتماد نظام الصرف العائم المدار، إذ يتم تحديد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب، ولكن تحت رقابة واشراف البنك المركزي لأهمية سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (داغر ومعارج، 2015:8)، ويمكن تتبع مسارات تطور سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي للمدة (2004-2020) من خلال الجدول (1):

جدول (1) مسار سعر صرف الدولار الامريكي تجاه الدينار العراقي الرسمي والموازي ومقدار تقلباته للمدة (2004-2020)

السنة	سعر الصرف الرسمي / دينار / دولار 1	مقدار التقلب في سعر صرف الدينار العراقي الرسمي 2(%)	سعر الصرف الموازي /دولار 3	مقدار التقلب في سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي الموازي 4(%)	السنة	سعر الصرف الموازي /دولار 3	مقدار التقلب في سعر صرف الدينار العراقي الرسمي 2(%)	سعر الصرف الرسمي / دينار / دولار 1	السنة
2004	1453	-	1454	-	2013	1166	0	1232	-0.08
2005	1469	1.10	1472	1.24	2014	1188	1.89	1214	-1.46
2006	1467	-0.14	1475	0.20	2015	1190	0.17	1247	2.72
2007	1255	-14.45	1267	-14.10	2016	1190	0	1275	2.25
2008	1193	-4.94	1203	-5.05	2017	1190	0	1258	-1.33
2009	1170	-1.93	1182	-1.75	2018	1190	0	1209	-3.90
2010	1170	0	1185	0.25	2019	1190	0	1196	-1.08
2011	1170	0	1196	0.93	2020	1190	0	1234	3.18
2012	1166	-0.34	1233	3.09					

المصدر: العمود (1،3): - اعداد الباحثين اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي: تقرير السياسة النقدية اعداد متفرقة.

العمود (2،4): - من اعداد الباحثان.

واشاره الى الجدول (1) يمكن تقسيم المدة المدروسة لتطورات سعر صرف الدينار العراقي الى ثلاثة مراحل وعلى النحو التالي (الغالي، 2021:19):

المرحلة الأولى (2004-2009): كان هدف السلطة النقدية خلال هذه المرحلة هو إعادة الثقة والاستقرار في قيمة الدينار العراقي كركيزة لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية مناسبة للمضي قدماً نحو التكامل مع النظام المالي والمصرفي العالمي ولاسيما بعد ان تخلى العراق عن نظام الصرف المتعدد، وعند الرجوع الى الجدول اعلاه يلاحظ ان سعر الصرف سجل (1453) عام (2004) ثم ارتفع عام (2005) ليبلغ (1469) ليسجل ارتفاع (1.10%) عن السنة التي سبقته ويعود هذا الارتفاع الى قيام البنك المركزي ببيع مبالغ على شكل نسب من الكميات المطلوبة مع التشديد على المصارف الاهلية بعدم الترويج لطلبات دوائر الدولة وتوجيهها الى وزارة المالية وحصر الطلبات بالزبائن فقط، الامر الذي ادى الى انتشار الشائعات بين الافراد عن ان كمية الدولار الموجودة في البنك المركزي العراقي اخذت بالنفاد، مما دفع الافراد والمصارف الى طلب كميات كبيرة من الدولار، فضلاً عن الظروف الامنية المضطربة التي زادت من حالات السفر والهجرة، مما ساهم في زيادة الطلب على الدولار، ثم اخذ بعد ذلك بالانخفاض حتى بلغ (1170) عام (2009)، وخلال هذه المرحلة استطاعت السياسة النقدية أن تحقق عدة أمور مهمة منها إعادة قيمة الدينار العراقي وخفض معدل التضخم إلى مرتبة عشرية واحدة وكذلك تكوين احتياطي نقدي يمنحه حرية تحديد سعر الصرف الرسمي بالإضافة الى ذلك ترك الطلب لتحديد الكمية المعروضة في السوق.

المرحلة الثانية (2010-2013): شهدت هذه المدة استقراراً في سعر الصرف الرسمي، إذ كان يتراوح ما بين (1166 و 1170) مما يشير الى ارتفاع قيمة العملة المحلية للبلد، ومن اجل المحافظة على استقرار اسعار الصرف وتحقيق فرق معقول بين السعرين الرسمي والموازي بادر البنك المركزي العراقي بضخ العملة الصعبة من خلال نافذة بيع العملة بقيمة (48) مليار دولاراً، الامر الذي أدى الى انخفاض سعر الصرف الرسمي من (1170) عام (2010) الى (1166) في عام (2012) وعلى الرغم من هذا التحسن في قيمة الدينار مقابل الدولار، إلا أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار بالسعر الموازي شهد تذبذباً واضحاً خلال نفس المدة، ويعود سبب هذا التذبذب في قيمة الدينار مقابل الدولار بالسعر الموازي إلى تدهور الأوضاع الإقليمية وزيادة الطلب على الدولار لأغراض المضاربة وعمليات الصرف وخاصة في دول المنطقة نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض عليهم وسحب العملة الصعبة بشكل غير مباشر من السوق العراقية.

المرحلة الثالثة (2014-2020): شهدت هذه المرحلة العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والمالية التي شكلت تحدياً وصدمة مزدوجة لإدارة سلطة النقد في الحفاظ على استقرار الأسعار في البلد، بدءاً من انخفاض أسعار النفط بين عامي (2014-2015)، وما نتج عن ذلك من انخفاض في إيرادات الموازنة العامة، ومن ثم تراجع تدفق العملات الأجنبية إلى البنك المركزي، مروراً بتدخل السلطة التنفيذية (وزارة المالية) والسلطة التشريعية (مجلس النواب) وإملاء الشروط والسياسات التي لا تتسجم مع اهداف السياسة النقدية (علي، 2015: 32)، وصولاً الى اضطراب الظروف الأمنية عام (2014) والتي اثرت بالاقتصاد الوطني، ومع إدراك إدارة سلطة النقد لهذه التحديات ورؤية واضحة لتدهور المستمر للوضع الأمني والمالي على المدى القصير، قام البنك المركزي برفع سعر الصرف

الرسمي إلى (1188) ديناراً في عام (2014) نتيجة انخفاض التدفقات النقدية من جهة والسعي لتقليل الطلب عليها من جهة أخرى، ومع استمرار تراجع تدفق العملات الأجنبية إلى البنك المركزي دون مستوى حاجة السوق وانخفاض مرونة الإنفاق الحكومي في اتجاه نزولي، الأمر الذي شكل ضغطاً على الاحتياطيات الأجنبية ومساير سعر الصرف الرسمي والموازي أذ ارتفع الرسمي بحدود (1190) ديناراً في عام (2015) واستقر عند هذا السعر حتى (2020)، وكذلك ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1247) و (1275) ديناراً لسنتي (2015) و (2016) على التوالي ويعود ذلك الارتفاع في سعر الصرف الموازي إلى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية إذ شدد في سياسته على فرض قيود على المصارف كرد فعل للمخاوف من غسل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية، وبما ان الاقتصاد العراقي ريعي بامتياز يعتمد على عائدات النفط لضخ الموارد المالية في النشاط الاقتصادي، فإن ارتفاع أسعار النفط عام (2017) أدى الى تدفق المزيد من العملة الأجنبية الى ميزانية الدولة التي انعكست في ظهور التوقعات التفاؤلية في سوق الصرف الأجنبي التي أدت إلى انخفاض سعر الصرف الموازي إلى (1258) ديناراً عام (2017)، واستقر عند (1208) ديناراً عام (2018)، نتيجة ارتفاع الطلب على الدينار العراقي وذلك بعد استقرار الظروف الأمنية في البلاد في عام (2018) واستمر هذا الانخفاض لغاية عام (2019). أما في عام (2020) فقد شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً نتيجة تداعيات جائحة كورونا والاعلاق الكبير للاقتصاد العالمي وتراجع اسعار النفط بشكل حاد، إذ تم خفض قيمة الدينار العراقي استجابةً لضغوط التمويل الحرج، فقد ارتفع سعر الصرف الموازي الى (1234) في عام (2020) مما أدى الى تقلب سعر الصرف بالسوق الموازي. والشكل (1) يوضح مقدار التقلب في سعر صرف الدينار الرسمي والموازي.

شكل (1): مقدار التقلب في سعر الصرف الرسمي والموازي.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانياً، تطور الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2020، يعكس الميزان التجاري العراقي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات ويمثل محوراً أساسياً في هيكل ميزان المدفوعات، إذ يعتبر القطاع التجاري من القطاعات المهمة للاقتصاد العراقي، وفي ضوء اعتماده على النفط، فإن صادراته تشكل معظم الصادرات، وهذا يعني أن الميزان التجاري تميز بفائض في معظم سنوات الدراسة (2004-2020) مع صادرات النفط، ولكن في حالة انخفاض الصادرات النفطية يكون الميزان التجاري في حالة عجز، كون الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد بالمرتبة الأولى على النفط في صادراته، إذ يشكل في معظم الحالات أكثر من (90%) من مجموع الصادرات، وتشير النسبة المنخفضة من تصدير السلع غير النفطية الى انخفاض نسبة مساهمة المنتجات الزراعية والصناعية في الميزان التجاري نتيجة ضعف تنافسية العراق من جهة ومن جهة أخرى الانقطاع الكامل والجزئي للطاقت الإنتاجية الوطنية بسبب نقص مستلزمات الإنتاج وتدهور الوضع الأمني وتدمير القطاع الصناعي بسبب الحروب (بريهي وكشيش، 2017:322) وشهد الميزان التجاري في العراق تفاوتاً بين فائض وعجز خلال مدة الدراسة يمكن رؤيتها من خلال الجدول (2):

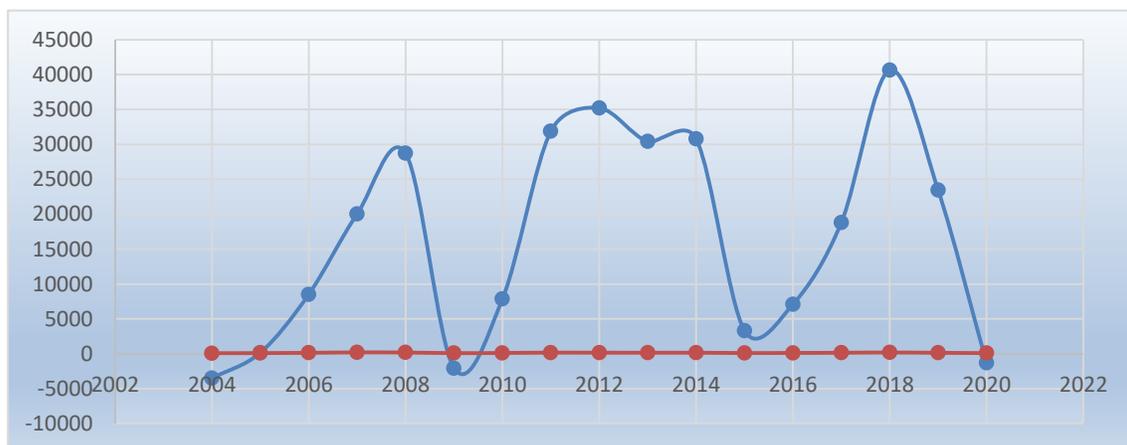
جدول (2) تطور الميزان التجاري في العراق خلال المدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنة	اجمالي الصادرات 1	اجمالي الاستيرادات 2	الميزان التجاري 3	نسبة تغطية الصادرات للاستيرادات 4 %
2004	17810	21302	-3492	83.61
2005	23697	23532	165	100.70
2006	30522	22008	8514	138.69
2007	39590	19555	20035	202.45
2008	63726	35011	28715	182.02
2009	44275	41511	2764	106.65
2010	51764	43915	7849	117.87
2011	79681	47803	31878	166.69
2012	94209	59006	35203	159.66
2013	89769	59349	30420	151.26
2014	83981	53177	30804	157.93
2015	51327	48009	3318	106.91
2016	41298	34208	7090	120.73
2017	57559	38766	18793	148.48
2018	86360	45736	40624	188.82
2019	81585	58138	23447	140.33
2020	46829	48149	-1320	97.26

العمود (1،2): - اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة للمدة (2004-2020). العمود (3،4): - من عمل الباحثان عند الذهاب الى الجدول (2) والشكل (2) يلاحظ ان الميزان التجاري العراقي سجل عجزاً مقداره (-3492) في عام (2004) ويعود السبب في ذلك الى انفتاح العراق على العالم الخارجي وبداية التحرير التجاري وكان العراق بحاجة الى استيرادات اجنبية تلبى الطلب المحلي بسبب رفع القيود عن الاستيرادات من مختلف السلع فضلاً عن توقف الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد نتيجة لما مر

به العراق خلال تلك المدة من ظروف الاحتلال وما رافقها من دمار لمعظم البنى التحتية ولمختلف قطاعات الاقتصاد. وكذلك يعزى هذا العجز الى ارتفاع القدرة الشرائية التي أدت بدورها الى ارتفاع الطلب الخاص وكذلك ارتفاع حجم الانفاق التشغيلي للموازنة الحكومية والبالغة أكثر من (70%) مما أدى الى ارتفاع الطلب العام حيث يتضح لنا ان الطلب الكلي المتمثل بالطلب الخاص والعام مما سبب في زيادة الطلب الكلي مما أدى الى زيادة الواردات، وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات عام (2004) بلغت (83.61%). اما المدة (2005-2008) سجل الميزان التجاري فائضاً متذبذباً مع تغيرات النشاط الاقتصادي، ولكن سرعان ما سجل عجزاً في عام (2009) بلغ (-2081) مليون دولار اذ بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات (94.99%) ويعود سبب هذا العجز الى حدوث الازمة العالمية وما لها من تأثير في تغييرات أسعار النفط الخام المصدر مما تراجعت قيم الصادرات العراقية، اما بخصوص المدة (2010-2019) فقد سجلت فائضاً إيجابياً ومتذبذباً ويعود هذا الارتفاع الى ارتفاع الصادرات النفطية خلال تلك المدة ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية، ومع ذلك، فإن هذا الفائض لا يشير إلى أن الهيكل الاقتصادي للبلد قوي، وإنما يعبر ذلك الى وجود اختلال هيكلي في قطاعات الإنتاج وعن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجات المجتمع وتبعيته للسوق الخارجية واعتماده على تصدير النفط الخام واستيراد المواد والسلع الجاهزة. ومن ثم تراجع الميزان التجاري العراقي ليسجل عجزاً بقيمة (-1320) في عام (2020) نتيجة انخفاض قيمة الصادرات النفطية لتصل نسبة تغطية الصادرات للواردات الى (97.26%) عام (2020) ويرجع سبب هذا التراجع الى حدوث الازمة العالمية المتمثلة بجائحة كورونا، وبالرغم من ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات في معظم السنوات المدروسة الا انها تكون منخفضة في حالة صادرات النفط المستعبدة من إجمالي الصادرات، مما يدل على أن الصادرات السلعية للعراق غير قادرة على تغطية الاستيرادات السلعية بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

شكل (2) تطور الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020):



المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ثالثاً، تطور العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وصيد الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2020، تُعد قضية تقلبات أسعار الصرف من الأمور المهمة ذات الأهمية على المستوى الدولي لما لها من اثار مهمة على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المختلفة، (خليل، 2005:1314). ومن هنا جاء الاهتمام المتزايد في سعر الصرف كما أنها واحدة من أكثر المتغيرات الهامة التي تؤثر على الاقتصاد، والمفاهيم الاقتصادية وقد تنوعت تلك المفاهيم التي حاولت شرح العلاقة بين سعر الصرف وحجم الواردات والصادرات. إذ يحتل سعر الصرف مكاناً بارزاً في الدراسات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال الآثار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف في الميزان التجاري، وخاصة عندما يكون هناك علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف، والذي يؤدي دوراً هاماً في تحقيق التوازن في الميزان التجاري وعلى هذا الأساس أصبح الكثير من الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري. إذ ان البلدان التي لديها هيكل انتاج وتجارة متنوعين تعتبر أكثر قدرة على الاستجابة للتقلبات في أسعار الصرف والعكس في حالة البلدان التي لديها هيكل انتاج غير متنوع وحجم تجارة اقل (فرحان، 2009:8)، ان الاقتصاد العراقي يعتمد إلى حد كبير على عائدات النفط والتجارة الخارجية وقطاعات المرافق والأنشطة، إذ ان سعر صرف الدينار مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى هو مؤشر على درجة الاستقرار في الاقتصاد لذلك يهتم هذا المبحث بالتعرف على تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات العراقية خلال مدة الدراسة وكما يلي:

ولمعرفة درجة تطور الميزان التجاري في العراق وعلاقتها بتغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020) يمكن تتبع بيانات الجدول (3)

جدول (3) تطور الميزان التجاري في العراق وعلاقتها بتغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	سعر الصرف في السوق الرسمي	سعر الصرف في السوق الموازي	الميزان التجاري
2004	1453	1454	-3492
2005	1469	1472	165
2006	1467	1475	8514
2007	1255	1267	20035
2008	1193	1203	28715
2009	1170	1182	2764
2010	1170	1185	7849
2011	1170	1196	31878
2012	1166	1233	35203
2013	1166	1232	30420
2014	1188	1214	30804
2015	1190	1247	3318
2016	1190	1275	7090
2017	1190	1258	18793
2018	1190	1209	40624
2019	1190	1196	23447
2020	1190	1234	-1320

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة للمدة (2004-2020).

بملاحظة بيانات الجدول (3)، يتضح ثبات سعر صرف العملة في السوق الرسمي في اغلب سنوات الدراسة، إذ بلغت قيمة سعر صرف الدولار مقابل الدينار عام (2004) (1453) دينار وشهد الميزان التجاري العراقي عجزاً بلغ (-3492) مليون دولاراً ويرجع هذا العجز بشكل أساسي إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية في العراق إلى والتي سجلت (17455) مليون دولاراً، وذلك بسبب الاحتلال الأمريكي في عام (2003)، وبعد عام (2004)، وبفضل استقلالية البنك المركزي في صياغة أهداف السياسة النقدية، فقد تحسن قيمته العملة الوطنية، فانخفض سعر صرف الدولار من (1469) ديناراً عام (2005) إلى (1170) ديناراً عام (2009)، وبسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية ارتفع فائض الميزان التجاري من (165) مليون دولاراً عام (2005) إلى (2764) مليون دولاراً عام (2009) ويرجع ارتفاع فائض الميزان التجاري إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من (23199) مليون دولاراً إلى (41668) مليون دولاراً، أما المدة (2009-2011)، اتبع البنك المركزي العراقي سعر صرف ثابتاً بجانب ارتفاع قيمة العملة العراقية حيث وصل سعر صرف الدولار إلى ما يعادل (1170) ديناراً، ولكن في المقابل تذبذبت قيمة فائض الميزان التجاري فارتفع من (2764) مليون دولاراً عام (2009) إلى (7849) مليون دولاراً عام (2010)، ثم ارتفعت قيمة فائض الميزان التجاري إلى (31878) مليون دولاراً عام (2011)، ويرجع السبب في ارتفاع قيمة فائض الميزان التجاري إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية العراقية من (41668) مليون دولاراً عام (2009) إلى (79407) مليون دولاراً عام (2011)، أما السنوات (2012-2013) فقد إذ انخفض سعر صرف الدولار إلى (1166) ديناراً خلال هذه الفترة مما أدى إلى ارتفاع قيمة فائض الميزان التجاري إلى (35203) مليون دولاراً عام (2012) مقارنة بعام (2011)، ثم انخفض فائض الميزان التجاري إلى (30420) مليون دولاراً عام (2013)، ثم ارتفعت هذا الفائض إلى (30804) مليون دولاراً عام (2014) وذلك بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية العراقية إلى (83538) مليون دولاراً، أما المدة (2015-2020) ارتفع سعر الصرف إلى (1190) مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ومن ثم انخفاض قيمة فائض الميزان التجاري إلى (3318) مليون دولاراً عام (2015) مقارنة بعام (2014) ثم انخفضت قيمة الميزان التجاري لتسجل عجزاً مقداره (-1320) مليون دولاراً في عام (2020)، بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية العراقية إلى (45915) مليون دولاراً، وقد أثرت ريعية الاقتصاد العراقي ايجابياً على وضع الميزان التجاري في العراق، ويتضح ذلك من خلال تتبعنا لتطور الميزان التجاري في العراق في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وجدنا أن هذا الميزان اتسم بالعجز المزمن على مدار مدة الدراسة واتصف هذا العجز بأنه عجزاً متراكماً ومتزايداً باستمرار، هذا في حالة استبعاد الصادرات النفطية التي تمثل ما يقل عن 94% من إجمالي الصادرات العراقية، أما في حالة وجود الصادرات النفطية، فنلاحظ تغير وضع الميزان التجاري من حالة العجز المزمن إلى حالة الفائض المستمر باستثناء الاعوام (2004-2020)، والتي سجل فيها الميزان التجاري عجزاً، وذلك كما يتضح من خلال الجدول (3) الشكل (3) وبالتالي لم يتأت العجز من جراء وضع سعر صرف الدينار، بل على العكس كان لوضع استقرار سعر الصرف وإتباع سياسية أسعار الصرف الثابتة أثر واضح في تعزيز الاستقرار النقدي بشكل عام في العراق.

شكل (3) تطور العلاقة بين سعر الصرف ورسيد الميزان التجاري العراق للمدة (2004-2020):



المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

المحور الثالث / تقدير وتحليل العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق خلال مدة الدراسة

اولاً، نتائج قياس وتحليل العلاقة بين أسعار الصرف والاستيرادات العراقية للمدة 2004-2020، يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل النتائج المعيارية التي تم التوصل إليها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9) لتحديد أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق من خلال وصف النموذج القياسي، وتحليل الخصائص الإحصائية للسلسلة الزمنية من متغيرات النموذج، واستخدام منهجية التكامل المشترك المناسبة لتقدير توازن العلاقة على المدى القصير والطويل.

جدول (4) متغيرات الدراسة

وصف التفسير	المتغير	الدلالة	الرمز	وحدة القياس
مستقل	X1	سعر الصرف	Ex	الف دينار
تابع	y	الاستيرادات	M	مليون دولار
تابع	y	الصادرات غير النفطية	X	مليون دولار

المصدر: من عمل الباحثين

وبناء على التحليل الاقتصادي للدراسة فإنه يمكن صياغة الانموذج القياسي لتوضيح تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق وفق العلاقة الدالية الآتية: $Y_i = a + b_1X_1 + u_i$ حيث يرمز (Y) الى المتغيرات التابعة (الصادرات غير النفطية والاستيرادات)، اما (X1) فهو يشير الى المتغير المستقل (سعر الصرف)، وتمتد فترة الدراسة للمدة من (2004-2020)، وهي مدة قليلة لا تكفي لتطبيق طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات الى بيانات ربع سنوية، إذ يوفر برنامج

(Eviews9) الاصدار العاشر الذي يعطي امكانية تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوية، الى جانب تحويل البيانات الى الصيغة اللوغاريتمية لتخلص من المشاكل الاحصائية.

1- نتائج اختبار السكون لمتغيرات البحث: سنقوم باختبار سكون متغيرات البحث باستخدام برنامج (Eviews9) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي هل انها تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، اذ أصبح الكشف عن السكون للسلاسل الزمنية امراً ذات اهمية كبيرة جداً في تقدير النماذج القياسية وذلك من اجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير بالإضافة الى ان السلاسل الزمنية الساكنة يمكنها التخلص من الصدمات التي تعترضها ومن ثم العودة الى حالة التوازن في الاجل الطويل لذلك سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وهذه الاختبارات هي (ADF و PP) وبعد اجراء أحد هذه الاختبارات وهو (pp) حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

الجدول (5) نتائج اختبارات الاستقرار (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاصيلي للبيانات

(UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)			
		LOG_M	LOG_EX
With Constant	t-Statistic	-1.9158	-1.9310
	Prob.	0.3233	0.3164
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5111	-1.4720
	Prob.	0.8161	0.8295
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7056	-0.7110
	Prob.	0.8654	0.4051
		n0	n0

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع نجد من نتائج الجدول (4) ان المتغيرات التابعة غير مستقرة في المستوى الاصيلي والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الاصيلي للبيانات وحسب اختبار (pp)، وبما انه جميع المتغيرات غير مستقرة، فتم اخذ الفرق الاول لها كما في الجدول (6)

الجدول (6) نتائج اختبارات الاستقرار (PP) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

(UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)			
		d(LOG_M)	d(LOG_EX)
With Constant	t-Statistic	-3.5947	-3.4310
	Prob.	0.0084	0.0133
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7465	-3.6409
	Prob.	0.0260	0.0339
		**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6258	-3.4205
	Prob.	0.0005	0.0009
		***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

وجد من نتائج الجدول (6) ان جميع البيانات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول للمتغيرات وحسب اختبار (pp)، وعند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%) اذ كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، وعلى هذا الاساس يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب ان البيانات قد استقرت عند الفرق الاول الى جانب ذلك ان عدد المشاهدات قليل.

2- تقدير العلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة من (2004_2020):

أ- التقدير الاول لنموذج ARDL: يظهر الجدول (6) نتائج التقدير الاول لنموذج (ARDL) لتحديد فترة الابطاء المثلى للعلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة (2004-2020) وكما موضح في الجدول (7).

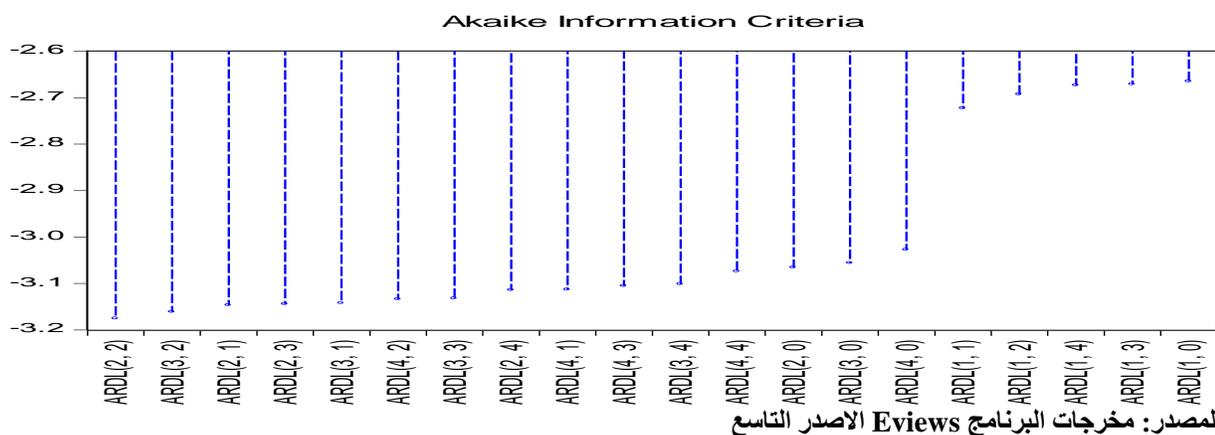
الجدول (7) نتائج التقدير الاول للنموذج بين سعر الصرف والاستيرادات العراقية للمدة (2004-2020)

Dependent Variable: LOG_M				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_M(-1)	1.483125	0.104961	14.13027	0.0000
LOG_M(-2)	-0.584149	0.090864	-6.42884	0.0000
LOG_EX	1.620083	0.607720	2.665838	0.0099
LOG_EX(-1)	-3.348381	1.118128	-2.99432	0.0040
LOG_EX(-2)	1.340993	0.695968	1.926803	0.0587
C	3.836325	1.326385	2.892317	0.0053
R-squared	0.984261	Mean dependent var		10.58426
Adjusted R-squared	0.982949	S.D. dependent var		0.356228
S.E. of regression	0.046516	Akaike info criterion		-3.21138
Sum squared resid	0.129824	Schwarz criterion		-3.01279
Log likelihood	111.9808	Hannan-Quinn criter.		-3.13880
Durbin-Watson stat	2.139959			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

يظهر لنا من نتائج الجدول (7) والشكل البياني (4) ان نموذج (ARDL) الملائم هو (ARDL(2,2)، لبيان العلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق وذلك تم وفق معيار (AIC) اذ كان هذا النموذج من بين أفضل (20) نموذجاً وذلك لإعطائه اقل قيمة لهذا المعيار اذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews10) اذ اشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول السابق ذكره انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر، اذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.98) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج اي ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (98%) وان النسبة المتبقية والبالغة (2%) تعود الى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج. وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (2,13) وهذه القيمة تشير الى ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

الشكل (4) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج



ب- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك: من اجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتمثل ب (الاستيرادات) والمتغيرات المستقلة المتمثلة ب (سعر الصرف) فلا بد من اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) مع مراعاة النقاط الاتية:

- مقارنة قيمة احصاء (F) المحتسبة مع قيمتها الجدولية وضمن الحدود الحرجة فهناك حد ادنى (LCB: Lower Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات المدروسة متكاملة من الدرجة (0) ا وحد اعلى (UCB: Upper Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) ا ففي حالة تجاوز قيمة (F) المحتسبة الحد الاعلى (UCB) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود تكامل مشترك، اما في حالة وقوع قيمة (F) المحتسبة بين الحدين الاعلى والادنى فأن النتيجة تكون غير محسومة وتقبل فرضية العدم اي عدم وجود تكامل مشترك.

- عند وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتم تقدير المعادلة في الاجل الطويل طبقاً لمعيار (Akaike)، للتعرف على تحركات الاجل القصير وفقاً لمواصفات نموذج (ARDL) فانه يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ويمكن بيان نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق من خلال الجدول الاتي:

جدول (8) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.179200	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق الموضحة في الجدول (8) اعلاه ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت نحو (5.17) اي أكبر من قيمة الجدولية الدنيا والعليا عند مستوى معنوية اقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يستلزم تقدير الاستجابة ومعامل تصحيح الخطأ.

ت- نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل: بعد اجراء اختبارات الحدود (تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغير التفسيري والمتغير التابع، وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الاجلين القصير والطويل لمعاملات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) ويظهر من خلال الجدول (9) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين بعض سعر الصرف والاستيرادات في العراق وكما يلي:
الجدول (9) نتائج تقدير الاستجابة القصيرة الاجل والطويلة الاجل بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق للمدة (2004-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_M(-1))	0.584149	0.090864	6.428804	0.0000
D(LOG_EX)	1.620083	0.607720	2.665838	0.0099
D(LOG_EX(-1))	-1.340993	0.695968	-1.926803	0.0587
CointEq(-1)	-0.101025	0.031394	-3.217992	0.0021
Cointeq = LOG_M - (-3.8338*LOG_EX + 37.9741)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_EX	-3.833756	0.833667	-4.598666	0.0000
C	37.974101	5.952715	6.379291	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

من نتائج الجدول (9) نجد الاتي:

- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنه طويلة الاجل تتجه من سعر الصرف الى الاستيرادات في العراق للمدة (2004-2020)، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%)، اذ تشير المعلمة العودة الى التوازن خلال (-0.10) من الزمن.
- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير عكسي ومعنوي عند مستوى اقل من (1%) بين سعر الصرف والاستيرادات، وهذا يعني ان مع زيادة سعر الصرف يؤدي الى انخفاض الاستيرادات (علاقة عكسية) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية لان اسعار السلع المحلية تكون اقل من اسعار السلع الاجنبية لهذا نلاحظ ان مع زيادة اسعار الصرف انخفضت حجم الاستيرادات في العراق خلال مدة الدراسة، وبالتالي يعتبر هذا الهدف الفعال من تخفيض قيمة العملة هو تقليل الاستيرادات غير الضرورية.

3: الاختبارات القياسية المتعلقة بالأنموذج المستخدم: لضمان صحة ودقة الانموذج القياسي المستخدم عند تقدير العلاقة بين المتغير سعر الصرف والاستيرادات تم اجراء الاختبارات الآتية:
أ- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي (LM): من خلال هذا الاختبار يمكن التحقق فيما إذا كان الانموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي يمكن تحديدها من خلال الجدول أدناه:

جدول (10) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.680729	Prob. F(2,58)	0.5102
Obs*R-squared	1.513713	Prob. Chi-Square(2)	0.4691

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

من خلال نتائج الجدول (10) يتضح ان انموذج (ARDL) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لان قيم (Prob.chi-Square و Prob.F) غير معنوية وأكبر من (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

ب- اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس (ARCH): من خلال هذا الاختبار يمكن التحقق فيما إذا كان الانموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس، والتي يمكن تحديدها من خلال الجدول أدناه: الجدول (11) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس للعلاقة بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.871953	Prob. F(1,63)	0.3540
Obs*R-squared	0.887352	Prob. Chi-Square(1)	0.3462

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

من خلال نتائج الجدول (11) يتضح ان انموذج (ARDL) خالي من مشكلة عدم ثبات التجانس لان قيم (Prob.chi-Square & Prob.F) لا اختبار (F) غير معنوية وأكبر من (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وهذا ما يؤيد صحة ودقة نتائج الانموذج المستخدم.

ثانياً، تقدير العلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق للمدة من 2004_2020، 1: التقدير الاولي لنموذج ARDL: يظهر الجدول (12) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) لتحديد فترة الابطاء المثلى للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات الغير نفطية في العراق للمدة (2004-2020) وكما موضح في الجدول (19).

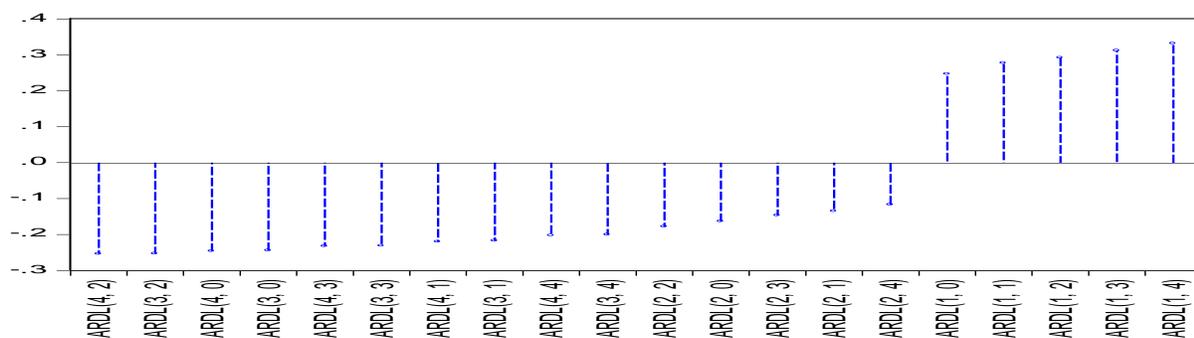
الجدول (12) نتائج التقدير الاولي لنموذج بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020).

Dependent Variable: LOG_X				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(4, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_X(-1)	1.163028	0.134921	8.620052	0.0000
LOG_X(-2)	-0.291207	0.196689	-1.48043	0.1443
LOG_X(-3)	-0.141640	0.195762	-0.72331	0.4724
LOG_X(-4)	-0.187690	0.139393	-1.34678	0.1836
LOG_EX	3.907453	2.692578	1.45114	0.1523
LOG_EX(-1)	-9.546325	4.773613	-1.99911	0.0504
LOG_EX(-2)	5.056681	2.610348	1.937168	0.0578
C	6.532339	3.354556	1.947304	0.0565
R-squared	0.811759	Mean dependent var		5.235504
Adjusted R-squared	0.788229	S.D. dependent var		0.437000
S.E. of regression	0.201101	Akaike info criterion		-0.25350
Sum squared resid	2.264731	Schwarz criterion		0.016310
Log likelihood	16.11361	Hannan-Quinn criter.		-0.147239
Durbin-Watson stat	1.819140			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

يظهر لنا من نتائج الجدول (12) والشكل البياني (5) ان نموذج (ARDL) الملائم هو (ARDL(4,2)، لبيان العلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق وذلك تم وفق معيار (AIC) اذ كان هذا النموذج من بين أفضل (20) نموذج وذلك لإعطائه اقل قيمة لهذا المعيار اذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews9) اذ اشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول السابق انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر، اذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (81%) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج اي ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (81%) وان النسبة المتبقية والبالغة (19%) تعود الى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج، وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (1.81) وهذه القيمة تشير الى ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

الشكل (5) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج
Akaike Information Criteria



المصدر: مخرجات البرنامج Eviews9 الاصدار التاسع

2: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك: من اجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتمثل بـ (الصادرات غير النفطية) والمتغير المستقل المتمثل بـ (سعر الصرف) فلا بد من اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) مع مراعاة النقاط الاتية:

1- مقارنة قيمة احصاءة (F) المحتسبة مع قيمتها الجدولية (F^*) وضمن الحدود الحرجة فهناك حد ادنى (LCB: Lower Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات المدروسة متكاملة من الدرجة (0) اى وحد اعلى (UCB: Upper Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) اى في حالة تجاوز قيمة (F) المحتسبة الحد الاعلى (UCB) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود تكامل مشترك، اما في حالة وقوع قيمة (F) المحتسبة بين الحدين الاعلى والادنى فأن النتيجة تكون غير محسومة وتقبل فرضية العدم اي عدم وجود تكامل مشترك.

2- عند وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتم تقدير المعادلة في الاجل الطويل طبقاً لمعيار (Akaike)

للتعرف على تحركات الاجل القصير وفقاً لمواصفات نموذج (ARDL) فانه يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ويمكن بيان نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والصادرات الغير النفطية في العراق من خلال الجدول الاتي:

جدول (13) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	12.32181	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق الموضحة في الجدول (13) اعلاه ان قيمة (F-statistic) المحسوبة بلغت نحو (12.32) اي أكبر من قيمة الجدولية الدنيا والعليا عند مستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مما يستلزم تقدير الاستجابة ومعامل تصحيح الخطأ.

3: نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل: بعد اجراء اختبارات الحدود (تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغير التفسيري والمتغير التابع، وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الاجلين القصير والطويل لمعلمات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) ويظهر من خلال الجدول (14) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق وكما يلي:

الجدول (14) نتائج تقدير الاستجابة القصيرة الاجل والطويلة الاجل بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_X(-1))	0.620537	0.111838	5.548512	0.0000
D(LOG_X(-2))	0.329330	0.132078	2.493448	0.0156
D(LOG_X(-3))	0.187690	0.139393	1.346478	0.1836
D(LOG_EX)	3.907453	2.692578	1.451194	0.1523
D(LOG_EX(-1))	-5.056681	2.610348	-1.937168	0.0578
CointEq(-1)	-0.457509	0.094048	-4.864621	0.0000
Cointeq = LOG_X - (-1.2725*LOG_EX + 14.2781)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_EX	-1.272523	0.863136	-1.474301	0.1460
C	14.278050	6.157414	2.318839	0.0241

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

من نتائج الجدول (14) نجد الاتي:

1- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنه طويلة الاجل تتجه من سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق للمدة (2004-2020)، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%)، اذ تشير المعلمة العودة الى التوازن خلال (-0.45) من الزمن.

2- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير عكسي. ضعيف بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية على الرغم من زيادة سعر صرف الدولار الامريكي امام الدينار العراقي، فإنه يلاحظ انخفاض حجم الصادرات غير النفطية، ويعزى ذلك الى ضعف الجهاز الانتاجي في تغطية الطلب على السلع والخدمات الى جانب ذلك ان اغلب الصادرات العراقية هي صادرات نفطية والتي لا تخضع الى تغيرات أسعار الصرف إذ تحدد أسعارها عالمياً وفق قوى العرض والطلب، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك يشير الى ان زيادة سعر الصرف ساهمت بشكل او بآخر الى انخفاض حجم الصادرات غير النفطية.

4: الاختبارات القياسية المتعلقة بالأنموذج المستخدم: لضمان صحة ودقة الانموذج القياسي المستخدم عند تقدير العلاقة بين المتغير سعر الصرف والصادرات غير النفطية تم اجراء الاختبارات الآتية:

أ: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي (LM): من خلال هذا الاختبار يمكن التحقق فيما إذا كان الانموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي يمكن تحديدها من خلال الجدول أدناه:
جدول (15) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات التجانس للتباين للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.017372	Prob. F(2,54)	0.1429
Obs*R-squared	4.449466	Prob. Chi-Square(2)	0.1081

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

من خلال نتائج الجدول (15) يتضح ان انموذج (ARDL) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لان قيم (Prob.chi-Square & Prob.F) غير معنوية وأكبر من (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

ب: اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس (ARCH): من خلال هذا الاختبار يمكن التحقق فيما إذا كان الانموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس، والتي يمكن تحديدها من خلال الجدول أدناه:
الجدول (16) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس للعلاقة بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.035653	Prob. F(1,61)	0.8509
Obs*R-squared	0.036800	Prob. Chi-Square(1)	0.8479

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار التاسع

من خلال نتائج الجدول (16) يتضح ان انموذج (ARDL) خالي من مشكلة عدم ثبات التجانس لان قيم (Prob.chi-Square و Prob.F) لا اختبار (F) غير معنوية وأكبر من (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وهذا ما يؤيد صحة ودقة نتائج الانموذج المستخدم.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

- 1 - اثبت البحث الفرضية التي تنص على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل وعكسية بين سعر الصرف الأجنبي والاستيرادات هذا من جانب، ومن جانب اخر عدم اثبات الفرضية القائلة بان هناك علاقة توازنه طويلة الاجل وطردية بين سعر الصرف الأجنبي والصادرات غير النفطية.
- 2 - زيادة الاستيرادات العراقية بشكل كبير بعد عام (2004) وذلك من اجل سد النقص في الحاجات الأساسية عبر الانفتاح على أسواق عالمية جديدة كانت غير متاحة.
- 3 - كما أظهرت الدراسة أن الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء بعض القيود المفروضة على الاستيرادات، بالإضافة الى الحد من الاستيرادات غير الضرورية، وتشجيع الصادرات غير النفطية، واندماج الاقتصاد العراقي في الاقتصاد العالمي.
- 4 - أظهرت نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير معنوي بين سعر الصرف والاستيرادات في العراق.
- 5 - أظهرت نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير غير معنوي عكسي ضعيف بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية في العراق.
- 6 - أثبتت نتائج التحليل القياسي أن بيانات المتغير المستقل والمتغيرات التابعة حققت صفة السكون عند الفرق الأول لكلا المتغيرين وفق اختبارات جذر الوحدة لـ (P.P) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة (2)، مما استوجب استخدام انموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

ثانياً، التوصيات:

- 1 - يوصي البحث بتقليص حجم الاستيرادات من خلال تشجيع الصناعة المحلية والنهوض بالقطاع الخاص ودعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- 2 - العمل على تشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة لتنمية الصادرات غير النفطية وتخفيض فاتورة الاستيراد بما سيعزز قيمة الدينار العراقي ويعيد توازن الميزان التجاري العراقي.
- 3 - وضع رقابة صارمة على مكاتب الصرافة وعمليات التحويل الخارجي وذلك بهدف المحافظة على قيمة الدينار العراقي والحد من ظاهرة تهريب العملة الأجنبية الى الخارج يؤدي وتقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي من خلال تجنب لجوء المتعاملين الطبيعيين أو القانونيين إلى السوق الموازية للصرافة طالما أن هناك البديل الأفضل والمضمون هي القنوات الرسمية والمتمثلة (مزد العملة).
- 4 - تنوع قاعدة الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي يعتمد بشكل رئيسي في الوقت الحاضر على موارد النفط إلى اقتصاد يعتمد على موارد متعددة تساهم في تحسين الميزان التجاري للبلد من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات.

5 - العمل على استقرار سعر صرف الدينار العراقي واستقراره والحد من تقلباته لتأثيرها على الميزان التجاري.

6- وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والاستيرادات، بالتحويل من تصدير المواد الخام إلى تصدير المنتجات النهائية، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وإرساء دعائم اقتصاد حقيقي يتكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تساهم في إيجاد مصادر دخل أخرى إلى جانب النفط.

المصادر:

أولاً، الكتب.

- 1-ال شبيب، دريد كامل (2011)، المالية الدولية، اليازوري، عمان، الأردن.
- 2-حسين، مجيد علي، سعيد، عفاف عبد الجبار (2004)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 3-خلف، فليح حسن (2004)، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- 4-خليل، سامي (2005)، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني (الجزء الثالث، اسواق الصرف الاجنبي وهيكل ميزان المدفوعات)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 5-صيد، امين (2013)، سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
- 6-عجيمة، محمود عبد العزيز (2003)، سعر الصرف ودوره في توازن ميزان المدفوعات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، مصر.
- 7-العصار، رشاد والشريف، عليان (2000)، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
- 8-عوض الله، زينب حسين (2004)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الجزائر.
- 9-الغالي، عبد الحسين جليل عبد الحسن (2011)، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقاته، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان.
- 10-الفتلاوي، كامل علاوي كاظم، الزبيدي، حسن لطيف كاظم (2009)، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 11-قدي، عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
- 12-نعمة، سمير فخري (2011)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، الطبعة العربية، دائرة المكتبة الوطنية، دار اليازوري، الاردن، عمان.

ثانياً، البحوث والدراسات.

- 1-بريهي، فارس كريم وكشيش، ميس عبد الامير (2017)، الاختلال الهيكل للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليله، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (23)، العدد (101).

2- داغر، محمود محمد محمود، ومعارج، حسين عطوان مهوس (2015)، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (21) العدد (84).

3- زنقيلة، عبد الوهاب، مادي، محمد ابراهيم (2020)، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر للفترة (1986-2018)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، العدد (20)

4- زياره، رحيم حسوني، ودعدوش، علي عبد الكاظم (2019)، تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (25)، العدد (114).

5- العامري، محمد علي ابراهيم (2001)، الاساس النظري لسوق الصرف الاجنبي وسعر الصرف الاجنبي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، مجلد (1)، العدد (1).

6- العاني، عماد محمد (2005)، سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

7- العبدلي، سعد عبد نجم، ورشيد، هبة سعد (2016)، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (1980-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (22)، العدد (89).

8- علاوي، سيماء محسن وشهاب، سميرة فوزي (2016)، العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة (1990 – 2010) مجلة الدنانير، العدد التاسع.

9- مساعديه، جمال و غياط، شريف (2019)، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم دراسة بيانية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، مجلد 10، العدد (2).

ثالثا، الرسائل الجامعية:

1- هجيره، عبد الجليل (2012)، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد.